IUGJEBS
Vol 26, No3, 2018, pp 57-73
ISSN 2410-5198
مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية

تاريخ الإرسال (2017-02-18)، تاريخ قبول النشر (2018-05-07)

حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوّغات التنوع الاقتصادي

د. أحمد عدنان الطيط [*.1]
د. أنيس العمري [1]

[1] قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: aa.altit@qu.edu.sa

الملخص:

يعد التنوع الاقتصادي أمراً هاماً لبناء النمو الاقتصادي المستدام. وعليه، فإن الاقتصاد الذي يعتمد بصورة كبيرة على المصادر الطبيعية يكون أكثر عرضة لمخاطر عدم الاستقرار أو حتى الانهيار في حال انخفضت أسعار السلع القائمة على تلك المصادر في الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، يلعب التنوع الاقتصادي دوراً ايجابياً في توفير الوظائف ومحاربة الفساد وتحسين الجودة المؤسسية للدول. لقد أصدرت الحكومة السعودية عشر خطط تنمية في الفترة 1970-2019، تغطي كل منها خمس سنوات، وقد ورد التنوع الاقتصادي فيها جميعاً بوصفه هدفاً رئيساً. وانسجاماً مع ذلك، هدفت الدراسة الحالية إلى التحقق من مسوّغات التنوع الاقتصادي المتعلقة بقضايا المصادر الطبيعية، والقطاع الخاص، وتحرير التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية المالية والبشرية في المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الأكثر اسهاماً في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة تكمن في أسعار النفط وحجم إنتاجه، يلي ذلك التجارة الخارجية ثم القطاع الخاص. وأظهرت نتائج الدراسة كذلك أن التنمية المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية لها أثراً إيجابية على الاقتصاد السعودي الا أنه غير معنوية. هذا، وتعد هذه النتائج العملية ذات فائدة لصنّاع القرار من حيث المساعدة في رسم السياسات الاقتصادية لاستدامة النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي، خطط التنمية.

The Post-oil Era in Saudi Arabia: The Drivers of Economic Diversification

Abstract

Economic diversification is important for establishing sustainable economic growth. Therefore, an economy that is highly dependent on natural resources is in danger of instability or even collapse if the price of such commodity decreases in the global market. As well, economic diversification positively contributes to create jobs, fighting corruption, and improving the institutional quality of countries. The Saudi government has issued 10 development plans over 1970-2015, each covering five years, and economic diversification is a main objective of all these plans. For that reason, the objective of this study is to examine the drivers of economic diversification such as natural resources, private sector, trade liberalization, foreign direct investment (FDI), financial development, and human development in Saudi Arabia during this period. Using the fully modified ordinary least square (FMOLS), we find that oil price and oil production have the highest contribution on economic growth in Saudi Arabia, followed by foreign trade and private sector. While the contributions of financial development, FDI and human development are positive but insignificant. These empirical insights are of particular interest to policymakers as they help build sound economic policies to sustain economic growth.

Keywords: Economic diversification, Development plans.

المقدمة:

منذ بداية يونيو 2014 حتى الآن تراجعت أسعار النفط العالمية بشكل حاد بأكثر من 50٪ من قيمتها، فقد انخفض سعر خام برنت من 110 دولارا لأقل من 50 دولارا للبرميل (وزارة الاقتصاد، 2016). دفع الانهيار الحالي لأسعار النفط نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنوع الاقتصادي للدول المنتجة والتي يتم قياسها من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات الغير النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر مؤشرا على مدي التغير الهيكلي لاقتصاديات الدول أو من خلال نسبة مساهمة الصادرات الغير النفطية إلى إجمالي عائدات التصدير.

تشكل استراتيجية التنوع الاقتصادي مدخلاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام، ولهذا فإن الدولة التي يقوم اقتصادها على الدخل المتأتي من المصادر الطبيعية تكون أكثر عرضة للتهديدات المتعلقة بالنمو الاقتصادي. ويذكر في هذا السياق أن النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية يعتمد بصورة رئيسة على المصادر الطبيعية التي من المتوقع أن تنضب في السنوات العشرين القادمة، وحيث أن ما يقارب 75% من العائدات السعودية تأتي من صادرات النفط والغاز (الغامدي، 2017)، فإن تحقيق المملكة لأهدافها الخاصة بالنمو الاقتصادي المستدام يتطلب الوقوف ملياً عند التنوع الاقتصادي الذي يلعب دوراً هاماً في هذا المجال.

ويعد التنوع الاقتصادي عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وهذا لا يعني بالضرورة زيادة الإنتاج وإنما تعزيز استقرار الاقتصاد من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية. وبناء على ذلك فإن التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة يسعى إلى ضمان استقرار الاقتصاد على المدى الطويل، من خلال تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف ومواجهة استنزاف الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية لا سيما في ظل تنامي المنافسة التي أفرزتها العولمة. وبذلك فإن التنوع الاقتصادي يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة في المجتمع، والمتمثلة في تلبية احتياجات الأساسية للمجتمع كالمسكن والمشرب والمأكل والصحة. وبهذا فإنه يسهم في إحداث تنمية اجتماعية وإدارية واقتصادية. وبذلك يسهم التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الإدارية المستدامة من خلال ايجاد فرص عمل جديدة، وتحسين التكنولوجيا، وتطوير طرائق العمل وإجراءاته، ويحقق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال تطوير النظم الاجتماعية في المجتمع وتحقيق العدالة بين أفراده (Anyaehie & Areji, 2015).

هذا، وقد تم تنظيم الدراسة الحالية على النحو الآتي: القسم التالي يناقش مبدأ التنوع الاقتصادي، والقسم الثالث يبين هيكل الاقتصاد السعودي، متبوعاً بتبرير الطريقة المستخدمة في الدراسة لتقييم جهود الحكومة السعودية لتحقيق درجة التنوع الاقتصادي. أما القسم الرابع فيعرض الطرائق المنهجية. والقسم الخامس يعرض نتائج الدراسة ويناقشها. وأخيراً، يبين القسم السادس الخلاصة والتوصيات المتعلقة بعملية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ويقدم بعض التوجهات للأبحاث المستقبلية.

1. مشكلة الدراسة

لقد اعتمد الاقتصاد السعودي خلال العقود الماضية على العوائد النفطية بشكل رئيس، مما أدى إلى ارتباط الاقتصاد بأسعار النفط العالمية في المقام الأول. لذا جاءت خطط التنمية العشرة خلال 1970–2019 لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس

للدخل، وتحقيق التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والإدارية التي لا تتأثر بالتغيرات في أسعار النفط.

لقد شهدت أسعار النفط منذ انخفاضها في العام 2014 تذبذبا وعدم استقرار أدى إلى انخفاض العائدات النفطية في المملكة العربية السعودية، ما أسهم في ارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة للدولة، وكان ذلك بمثابة دق ناقوس الخطر لما قد يتعرض له الاقتصاد السعودي نتيجة لانخفاض أسعار النفط، فجاءت رؤية المملكة 2030 والتي تعكس في جوهرها الوصول إلى التنوع الاقتصادي وتحرير الاقتصاد من الاعتماد على العائدات النفطية، وبالتالي تقليل الارتباط بأسعار النفط وتذبذبها وانخفاضها.

لذا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل البحثي الرئيس الآتي:

هل من الممكن أن تشكل استراتيجيات التنوع الاقتصادي التي وضعتها المملكة العربية السعودية مدخلاً للنمو الاقتصادي المستدام؟

2. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في البحث **بمسوّغات التنوع الاقتصادي** في المملكة العربية السعودية لفترة ما بعد النفط، ويستند هذا الهدف إلى تحليل استراتيجيات التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال مراجعة جهود الحكومة السعودية بشأن التنوع الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى أربعة متغيرات، هي: التنمية البشرية والمشروعات التجارية والسياحة الدولية وإنتاج النفط. كما تهدف الدراسة كذلك إلى الكشف عن أهمية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية كضرورة حتمية للحفاظ على الاقتصاد السعودي، وضمان تطوره، لا سيما في ظل فترة ما بعد النفط. وأخيراً هدفت الدراسة أيضاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها تسهم في الكشف عن ضرورة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وسبل تحقيقه.

3. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة النظري من كونها ترفد الأدب النظري بدراسة نوعية عن أهمية التنوع الاقتصاد ودوره في الحفاظ على الاقتصاد السعودي وتطوره، لا سيما في ظل عدم توافر دراسات سابقة تناولت نفس الموضوع –على حد علم الباحثين– في المملكة العربية السعودية.

أما الأهمية العملية للدراسة الحالية فتكمن من إمكانية الإفادة من نتائجها وتوصياتها من قبل متخذ القرار السعودي، والجهات ذات الصلة بالإضافة إلى الاقتصاديين والإداريين والباحثين. كما أن هذه الدراسة تشكل نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية تبحث في التنوع الاقتصادي باعتباره ضرورة حتمية للاقتصادي السعودي خاصة، واقتصاديات دول الخليج العربي والدول النفطية عامة.

4. التنوع الاقتصادي

1.4أهداف التنوع الاقتصادي

استخدم التنوع الاستراتيجي بوصفه استراتيجية لتحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى الاعتماد على عدة مصادر تشمل القطاعات المختلفة. وذلك بهدف تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومن أمثلة ذلك مواجهة تقلبات النشاط الاقتصادي بالمرونة (Nourse, 1968)، والتقليل من إمكانية انخفاض الدخل تبعاً للتقلبات السعرية في الأسواق العالمية. علاوة على توفير الفرص الوظيفية ومحاربة الفقر. فعلى سبيل المثال في المملكة العربية السعودية، يشكل النفط المصدر الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بحيث تصل نسبة مساهمة هذا القطاع حوالي 48.3%، وبرغم ذلك فإن القطاع يوظف 4.8% فقط من القوى العاملة السعودية كما أشارت احصائيات (SAMA, 2013 2014). وفي ضوء إدراك أهمية الدور الإيجابي للتنوع الاقتصادي في تحسين الأداء الاقتصادي فقد تمحورت العديد من النقاشات الاقتصادية والحوارات الخاصة بسياسة النمو المستدام حول تطوير الاستراتيجيات التي تفضي إلى المزيد من التنوع الاقتصادي (Hackbart, 1975).

وما زالت الدراسات تجرى من قبل الباحثين لفهم الصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات التنوع الاقتصادي والأداء المتوقع، ومن هذه الدراسات تلك المتعلقة بتطوير واختبار الطرق التجريبية الموثوقة التي يمكن استخدامها لقياس مستوى التنوع الاقتصادي، ومن بينها كذلك الدراسات الخاصة بفهم أداء مختلف العوامل المحفزة للتنوع الاقتصادي، والدراسات الموجهة إلى معرفة أثر مختلف السياسات المتبعة في التنمية المستدامة، ومن أمثلتها الدراسات المتعلقة بالتحقق من آثار سوق العمل وتوفير الفرص وتنمية الصادرات. وبالرغم من ذلك فما زال الأدب النظري يفتقر إلى اجماع الباحثين حول استراتيجيات محددة يمكن تطبيقها، باستثناء بعض الدروس المستفادة التي يمكن اختبارها وتطبيقها. لقد أضافت التطورات الحديثة على صعيد التغيّر المناخي محوراً جديداً لأهداف التنوع الاقتصادي، حيث تقوم الدول بتطبيق السياسات الخاصة للتقليل من حدة التغيّر المناخي محلياً ودولياً وللإيفاء بالاتفاقيات الثنائية والمتعددة. ومن المتوقع أن تزداد الممارسات الخاصة بالحد من التغير المناخي في حال أصبحت الدول بمواجهة الالتزامات التي ترتبت عليها بعد توقيع اتفاقية باريس القائمة على الحفاظ على الزيادة في معدل درجة الحرارة عالمياً دون درجتين مئويتين من خلال التخفيف من حدة الانبعاث، وقد صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية باريس للتغير المناخي، وذلك في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته 22 في مراكش بالمملكة المغربية.

2.4 محفزات التنوع الاقتصادي

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في تحفيز التنوع الاقتصادي، ونظراً لتزامن أثر هذه العوامل فإنه من الضروري التعامل معها بصورة شمولية. إضافة إلى ذلك فإن هذه العوامل تتباين بتباين الظروف المحلية وهي محددات كمية على مستوى الشركة. لقد قام البنك الدولي بمراجعة العديد من محفزات التنوع الاقتصادي في العديد من الدراسات، وصنفها في أربع فئات تضم الإصلاحات الاقتصادية، والعوامل الهيكلية، متغيرات الاقتصاد الكلي والموارد الطبيعية. كما قامت دراسة حديثة شملت 212 شركة من شركات التصدير بتصنيف تلك المحفزات إلى نوعين هما: المحفزات الداخلية والمحفزات الخارجية. وفي حين تشتمل المحفزات الداخلية على اتفاقيات التصدير ومستوى خبرات الأفراد وهيكل الموارد البشرية فإن المحفزات الخارجية

تتضمن: المنافسة الشديدة والمسافة التي تفصل الشركات المصدرة عن الأسواق (Navarro-García, 2016). وتشير الفقرات الآتية إلى النتائج التي توصلت اليها مختلف الدراسات التطبيقية التي قامت بتحليل محفزات التنوع الاقتصادي، كما يظهر في الجدول (1).

الجدول (1). محددات التنوع الاقتصادي

المحدد	التفاصيل
الإصلاحات الاقتصادية	- تحرير التجارة (التخلص من المعوقات التجارية بين الدول) والتي تلعب دوراً في دعم المنافسة والاستثمار وتسهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل (OECD, 2011). ويمثل تحرير التجارة وصولاً مفتوحاً للأسواق ونقاس بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهنالك العديد من الآثار الإيجابية للوصول المفتوح للسوق في العامل الكلي للإنتاجية الأمر الذي يزيد من عدد الشركات القادرة على التصدير بالإضافة إلى زيادة تنوع الصادرات (Agosin, 2012; Melitz, 2003). - الوصول إلى التمويل، ويقاس بحصة الائتمان المحلي إلى حصة ائتمان القطاع الخاص في الناتج الإجمالي المحلي. ويمكن التعرف على القيمة بالرجوع إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. إن الشركات التي تحصل على الخدمات المالية لديها تأثيرات إيجابية في تنوع الصادرات. ويعد وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل محدداً قوياً وقد تم تطبيق العديد من السياسات والمبادرات لتحسين هذا الوصول (IFC, 2016)
متغيرات الاقتصاد الكلي	- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص في معظم الدول المتقدمة والنامية دوراً هاماً في التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (Luciani, 2006; Radetzki, 2012). وقد توصل Hertog (2013) إلى أن مساهمات القطاع الخاص للتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية منها يقل عما تم التخطيط له في هذه الدول وأقل بكثير مقارنة مع الدول الأخرى ذات التركيبة الاقتصادية المتشابهة مثل النرويج وتشيلي واندونيسيا. - الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد وجد أنه يؤثر في مختلف القطاعات وتختلف درجة التأثير من قطاع لآخر. وعلى أية حال، هنالك دليل قوي على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في التوظيف الصناعي ويزيد من التنوع الاقتصادي.
العوامل الهيكلية	- تتضمن العوامل الهيكلية عدد السكان في الدولة ورأس المال البشري ونوعية المؤسسات فيها، وتعد هذه العوامل ذات أثر في التنوع الاقتصادي. ويزداد التنوع بزيادة السكان حيث يكون بمقدور الشركات المحلية الوصول إلى أسواق كبيرة والاستفادة من وفورات الحجم. وتسمح الموارد البشرية للشركات بتغيير نمطها التخصصي من تصنيع السلع الأولية إلى السلع القائمة على المعرفة. كما تزيد المؤسسات الاقتصادية والاقتصادية من ثقة شركات الأعمال وتتيح الفرص لأنشطة جديدة من خلال توفير البيئة الاستثمارية الصديقة.
الموارد الطبيعية	- تشير نظرية نقمة المصادر الطبيعية إلى أنه "الدول الغنية ليس فقط يمكن أن تفشل في الاستفادة من هبة الطبيعة ولكن يمكن أن يكون أداؤها أسوأ من الدول التي تمتلك أقل ما يمكن من تلك الهبات (Tsui, 2010, p. 1). وعلى أية حال فانه يمكن النظر إلى الموارد الطبيعية بوصفها نعمة أم نقمة تبعاً لعدة عوامل تتضمن جودة النظام المؤسسي والمالي وممارسات الحاكمية الجيدة (Haber and Menaldo, 2011; Radetzki, 2012). وقد قام Van der Ploeg (2010) بدراسة أثر المصادر الطبيعية على مستوى الجودة المؤسسية باستخدام المنهج المقطعي خلال الفترة 1970–2002.

5. الاقتصادي السعودي

اعتمد الاقتصاد السعودي خلال العقود الماضية على العوائد النفطية بوصفها مصدراً رئيساً للدخل القومي، وتبعاً لذلك فإن الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المملكة العربية السعودية قديماً يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط، ويمكن الاستنتاج في هذا المقام أن أسعار النفط هي التي توجه التنمية في الاقتصاد السعودي (Ramady and Saee, 2007). ونتيجة لذلك فإن الهدف الرئيس لخطط التنمية العشرة خلال 1970–2019 يكمن في التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل (بمعنى التنوع الاقتصادي). والسبب في ذلك هو تشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة التي لا تتأثر بالتغيرات في أسعار النفط.

هذا، ويفسر الشكل (1) قوة العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي للفرد، ويتضح منه أن النمو الاقتصادي يتبع أسعار النفط. ويلاحظ في خطة التنمية خلال الفترة 1981–1985 أن الاتجاه سلبي للناتج الإجمالي المحلي للفرد بالرغم من ارتفاع أسعار النفط، وتعود هذه الحالة إلى عدة أسباب هي: أولاً، ارتفاع الدين القومي للدولة بحيث وصل إلى أكثر من 90% من ناتجها الإجمالي المحلي في عام 1999 (SAMA, 2014). الأمر الذي تطلب سحب جزء كبير من عائدات النفط لسداد الدين القومي. علاوة على ذلك فقد أثرت حرب الخليج الأولى 1980–1988 بين العراق وإيران في الخطط التنمية للحكومية السعودية من حيث الانفاق، فقد وجهت معظم العائدات النفطية إلى الانفاق الحربي بدلاً من التنمية الاقتصادية (Bulloch and Morris, 1989). وفي خطة التنمية خلال الفترة 2011–2013 يظهر اتجاه متزايد من قبل الحكومة نحو توجيه بعض عائدات النفط نحو الاستثمارات في الأصول الأجنبية الدولية.

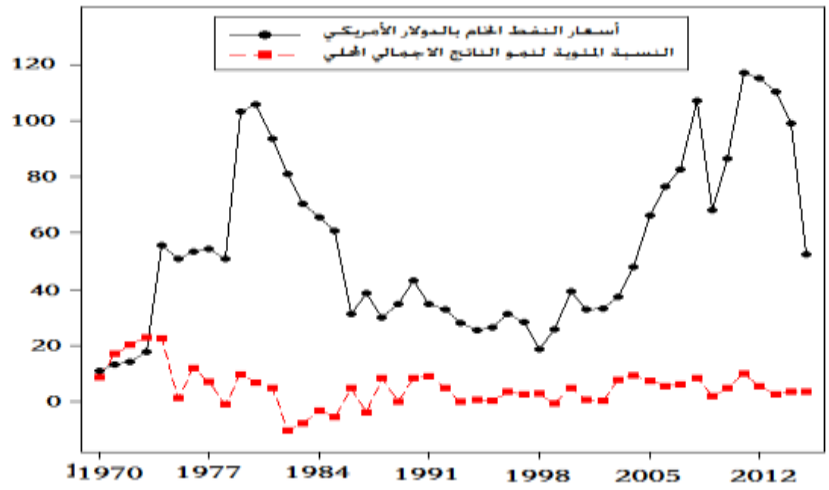

الشكل 1. التغير في الناتج الإجمالي المحلي للفرد وأسعار النفط في الفترة 1970–2015

هذا، ويلعب القطاع الخاص في معظم الدول المتقدمة والنامية دوراً رئيساً في النمو والتنوع الاقتصادي (Radetzki, 2012)، فقد بيّن Hertog (2013) أن مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وتوفير الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي لم يصل بعد لما تم التخطيط له، وهي كذلك أقل مقارنة مع الدول ذات التركيبة الاقتصادية المشابهة مثل النرويج وتشيلي واندونيسيا. وفي حالة المملكة العربية السعودية فان الحكومة تمتلك الشركات الكبرى، مثل: شركة أرامكو، وتمتلك حصة كبيرة في شركات، مثل: مؤسسة الصناعات السعودية الأساسية وشركة كهرباء السعودية بالإضافة إلى أن ما يزيد عن 70% من معظم البنوك والشركات العاملة في السوق المالي السعودي هي مملوكة من قبل مؤسسات حكومية، مثل: مؤسسة

التقاعد العامة والمنظمة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق الاستثمار العام المدار من قبل وزارة الماليـــة (Saudi Stock Exchange, 2015).

ووفقاً للتقرير السنوي للسوق المالي السعودي فإن صندوق الاستثمار العام والمنظمـــة العامـــة للتأمينـــات الاجتماعيـــة ومؤسسة التقاعد العامة تسيطر على ما نسبته 35%، 11%، 3.5% بالتوالي من القيمة السوقية الكلية للأسهم في السوق المالي السعودي في 2013 (Saudi Stock Exchange, 2015). بالإضافة إلى ذلك فإن حصة القطاع غير النفطـــي فـــي النـــاتج الإجمالي المحلي غير مستقرة على مدار الخطط التنموية. كما يظهر ذلك في الجدول (2)، حيث وصلت حصة القطـــاع غيـــر النفطي ذروتها في 1986–1990 بنسبة 73.36% وانخفضت إلى 51% في خطة التنمية 2010–2013، مع ملاحظة وجـــود ارتباط مباشر بين مساهمة القطاعين الحكومي والخاص في الناتج الإجمالي المحلي.

الجدول (2). نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

	القطاع غير النفطي (القطاعين العام والخاص) نسبة الناتج الإجمالي المحلي	القطاع الحكومي نسبة الناتج الإجمالي المحلي	القطاع الخاص نسبة الناتج الإجمالي المحلي
1975–1970	41.06	13.36	27.70
1980–1976	42.91	8.71	34.2
1985–1981	50.96	12.9	38.06
1990–1986	73.36	23.70	49.65
1995–1991	62.34	22.21	40.13
2000–1996	64.16	22.91	41.25
2005–2001	59.21	20.29	38.92
2010–2006	50.09	15.62	34.48
2013–2011	51.04	15.43	35.61

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA (2014)، الإحصاءات السنوية، المديرية المركزية للإحصاءات والمعلومات.

6. المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يعتمد على وصف الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها، وذلك بالاعتماد على البيانات التي يتم جمعها عن الظاهرة، وتحليل هذه البيانات وتفسيرها للوصول إلى نتائج تسهم في الاجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضيها وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها.

1.7 *بيانات الدراسة*

استخدمت الدراسة الحالية البيانات السنوية للفترة 1970–2015 مع ملاحظة أن فترة الدراسة ترتبط بمدى توفر البيانـــات ذات الصلة للمملكة العربية السعودية. وقد تم الحصول على البيانات من مؤشرات التنمية العالمية (WDI, 2016)، ومـــن التقريـــر الاحصائي للطاقة العالمية الصادر عن البريطانية للنفط (BP, 2016).

1.7 *نموذج الدراسة*

من خلال محددات التنوع الاقتصادي حسب البنك الدولي (انظر الجدول رقم 1) والدراسات السابقة الخاصة بموضوع التنوع الاقتصادي، فقد تم استخدام نموذج متعدد المتغيرات بهدف اختبار التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال دمج أسعار النفط Oil Prices (OP) وإنتاج النفط Oil Production (OPD) وتحرير التجارة Trade Liberalization (T) والتنمية المالية Financial Development (FD) والقطاع الخاص Private Sector (PS) والاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) والتنمية البشرية Human Development (HD) بوصفها محددات لمتغير النمو الاقتصادي (Y) في المملكة العربية السعودية.

$$Y = f(OP, OPD, T, F, PS, FDI, H) \quad (1)$$

والتفصيل اللوغاريتمي الخطي للمعادلة (1) يكون كما يلي:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 OP_t + \alpha_2 OPD_t + \alpha_3 T_t + \alpha_4 F_t + \alpha_5 PS_t + \alpha_6 FDI_t + \alpha_7 H_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث إن :

$\ln(Y_t) = Y_t$ ، $\ln(OP_t) = OP_t$ ، $\ln(OPD_t) = OPD_t$ ، $\ln(T_t) = T_t$ ، $\ln(F_t) = F_t$ ، $\ln(PS_t) = PS_t$ ، FDI_t

$\ln(FDI_t) = H_t$، $\ln(H_t) = H_t$.

مع الملاحظة أن:

lnYt : تمثل اللوغاريتم الطبيعي للناتج الإجمالي المحلي للفرد.

lnOP : تمثل اللوغاريتم الطبيعي لأسعار النفط.

lnOPD : تمثل اللوغاريتم الطبيعي لإنتاج النفط.

lnT : تمثل اللوغاريتم الطبيعي لتحرير التجارة للفرد.

lnF : تمثل اللوغاريتم الطبيعي للتنمية المالية للفرد.

lnPS : تمثل اللوغاريتم الطبيعي للقطاع الخاص للفرد.

lnFDI : تمثل اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الأجنبي المباشر للفرد.

lnH : تمثل اللوغاريتم الطبيعي للتنمية البشرية.

ε_t : هي الباقي المفترض أن يكون موزعاً توزيعاً طبيعياً.

3.7 *قياس متغيرات الدراسة*

تم قياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة على النحو الآتي:

1.3.7 *المتغيرات المستقل*

- سعر النفط Oil Price (OP): يقيس سعر النفط الخام السعر الآني لبرميل النفط حسب خام غرب تكساس (West Texas Intermediate) أو مزيج برنت (Brent Blend)، وتم الحصول على أسعار النفط من التقرير الاحصائي للطاقة العالمية الصادر عن البريطانية للنفط (BP, 2016).
- انتاج النفط Oil Production (OPD): يعرف انتاج النفط الخام بأنه كميات النفط المستخرجة من الأرض بعد إزالة الشوائب، وهو يتضمن النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والاضافات. ويقاس المؤشر بالألف طن من مكافئ النفط. وتم الحصول على أسعار النفط من التقرير الاحصائي للطاقة العالمية الصادر عن البريطانية للنفط.(BP, 2016)
- التجارة Trade (T): يعد مؤشر انفتاح التجارة مقياساً اقتصادياً يحسب كنسبة لمجموع التجارة للدولة، مجموع الصادرات والواردات، والناتج الإجمالي المحلي. وتم جمع البيانات من مؤشرات التنمية العالمية.
- التنمية المالية Financial Development (FD): تم الاعتماد على Ang and McKibbin (2007) لإجراء تحليل العناصر الرئيسة من أجل اختيار أفضل مقياس للتنمية المالية من بين ثلاثة مؤشرات وردت في الأدب النظري، وهي: مؤشر الائتمان الكلي المقدم للقطاع الخاص كحصة من الناتج الإجمالي المحلي (Total credit to private sector as share of GDP)، ونمو عرض النقد كحصة من الناتج الإجمالي المحلي (Broad money as share of GDP - M2)، ومؤشر المطلوبات السائلة كحصة من الناتج الإجمالي المحلي (Liquid liabilities as share of GDP - M3). وقد أظهرت نتائج تحليل العناصر الرئيسة أن العنصر الأول الخاص بمؤشر الائتمان الكلي المقدم للقطاع الخاص كحصة من الناتج الإجمالي المحلي هو المقياس الأفضل للتنمية المالية، وتم جمع البيانات من مؤشرات التنمية العالمية.
- القطاع الخاص Private Sector (PS): يعد القطاع الخاص جزء من النظام الاقتصادي للدولة ويدار من قبل الشركات والأفراد وليس الحكومة. إن معظم منظمات القطاع الخاص تهدف إلى تحقيق الربح. وتم جمع البيانات كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي من مؤشرات التنمية العالمية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI): يتم هذا النوع من الاستثمار من قبل شركة أو فرد في دولة مع شركة في دولة أخرى، ويكون إما بتأسيس شركة أو امتلاك أصول في دولة أخرى، مثل: امتلاك شركة أجنبية أو امتلاك حق التصرف بها. ويقاس الاستثمار الأجنبي المباشر بصافي التدفقات كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي. وتم جمع البيانات من مؤشرات التنمية العالمية.
- التنمية البشرية Human Development (H): تتضمن التنمية البشرية ثلاثة أبعاد تضم التعليم والصحة والدخل، ويتم احتساب مؤشر التنمية البشرية من خلال هذه الأبعاد الثلاثة، وذلك من خلال استخدام معدل كل من مؤشر التعليم وتوقع الحياة والناتج الإجمالي المحلي. ومن أجل احتساب هذه المؤشرات اعتمدت الدراسة قاعدة بيانات اليونسكو واصدارات مؤشرات التنمية العالمية.

2.3.7 *المتغير التابع*

- الناتج الإجمالي المحلي Gross Domestic Product (GDP)، وهو مقياس شائع الاستخدام منذ الثلاثينات على المستوى العالمي (Lippmann; Davis and Aldrich, 2005). وقد تطور المقياس وأصبح مرجعاً معيارياً يستخدم من قبل صنّاع القرار (Bleaney and Nishiyama, 2002). وتكمن أهمية هذا المقياس في أنه يحدد مقدار الزيادة أو النقص في انتاج الدولة مقارنة بالسنة الأخيرة. ويذكر أن البيانات مقاسة بالدولار الأمريكي كما وردت في اصدار مؤشرات التنمية العالمية من البنك الدولي.

4.7 *اختبار تداخل متغيرات نموذج الدراسة*

يظهر الجدول (3) نتائج ارتباط بيرسون بين كافة متغيرات الدراسة، ويتضح منها أن نموذج الانحدار يخلو من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي بين المتغيرات. ويتضح من الجدول كذلك وجود ارتباط معنوي مرتفع بين متغير النمو الاقتصادي وسعر النفط وإنتاج النفط وتحرير التجارة.

الجدول 3: معاملات ارتباط بيرسون

	النمو الاقتصادي	سعر النفط	انتاج النفط	تحرير التجارة	التنمية المالية	القطاع الخاص	الاستثمار الأجنبي المباشر	التنمية البشرية
النمو الاقتصادي	1.000							
سعر النفط	0.720*	1.000						
انتاج النفط	0.694*	0.692**	1.000					
تحرير التجارة	0.621*	0.556*	0.511	1.000				
التنمية المالية	0.179	0.033	0.129	0.159	1.000			
القطاع الخاص	0.373**	0.422**	0.424**	0.212	0.256	1.000		
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.052	0.405*	0.368	0.132	0.117	0.326	1.000	
التنمية البشرية	0.112	0.282	0.025	0.277	0.069	0.123	0.192	1.000

* تعني معنوية الارتباط عند 1% اما ** فتعني معنوية الارتباط عند 5%.

5.7 المعالجة الاحصائية

لقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى المعدّلة بالكامل التي أوجدها الباحثان Phillips and Hansen (1990) بهدف تقدير نماذج التكامل المشترك بحيث تصبح متغيرات النموذج القياسي أحادية التكامل I(1). وتتميز هذه الطريقة بأنها طريقة تصحيح لا معلمية تهدف إلى التخلص من التحيز من الدرجة الثانية والحصول على وسيط مقارب للتوزيع الطبيعي (Himansu, 2007, Rukhsana and Shahbaz, 2008).

7. النتائج والمناقشة

تمثلت الخطوة الأولى باختبار مدى استقرار المتغيرات من خلال اجراء اختبارات جذر الوحدة المعروفة باختبار ديكي ــ فولر فيليبس ــ بيرون Augmented Dickey-Fuller (ADF) and Phillips-Perron (PP). وتشير النتائج الواردة في الجدول (4) إلى تكامل كافة المتغيرات أحادية التكامل I(1). وقد تم قبول الفرضية الصفرية لجذر الوحدة لكل متغير في واحد من الاختبارات على الأقل. وحيث أن كافة المتغيرات في نموذج الدراسة الحالية أحادية التكامل فإن الخطوة التالية تقوم على اختبار مدى وجود علاقات طويلة الأمد بين المتغيرات.

وتشير النتائج في الجدول (5) إلى نتائج اختبار التكامل المشترك. وقد أشار Engle and Granger (1987) إلى أن العلاقة الخطية بين سلسلتين أو أكثر من المتغيرات غير المستقرة قد تكون مستقرة وبالتالي ذات تكامل مشترك. ويمكن تفسير التكامل المشترك بين سلاسل المتغيرات بوصفها علاقة توازن طويلة الأمد بين المتغيرات. ووفقاً لما ذكره Granger (1988) فإن التكامل المشترك قد يحدث إذا امتلك متغيرين أو أكثر من المتغيرات غير المستقرة نفس الترتيب التكاملي. ومن أجل اختبار معادلات التكامل المشترك فقد أوصى Maddala and Wu (1999) باستخدام اختبار فيشر للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج Johansen (1991) متعدد المتغيرات بدلاً من اعتماد طريقة اينجل ــ جرانجر (Engle-Granger) نظراً لتقدير الاحتمال الأرجح أو الامكانية القصوى الذي يمكن من عينة ذات خصائص محددة وأكثر معنوية.

ومن أجل اختبار عدد علاقات التكامل المشترك فإن طريقة جوهانسون Johansen (1991) تقوم على اختبارين هما: اختبار الأثر (Trace test) واختبار الحد الأعلى للجذور المميزة (Maximum eigenvalue test) ويمكن استخدام كلا الاختبارين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بالرغم من أنها لا تشير إلى نفس العدد من تلك المتجهات. وفي حال اختلاف النتائج بين اختبار الأثر واختبار الحد الأعلى للجذور المميزة فإن نتائج الاختبار الأخير هي التي يؤخذ بها تبعاً للفائدة المتحققة من فصل الاختبارات لكل جذر مميز.

وتشير النتائج الواردة في الجدول (4) إلى نتائج اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك. وترفض الفرضية الصفرية المتعلقة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة 1%. علاوة على ذلك، فقد أظهرت نتائج اختبار الأثر واختبار الحد الأعلى للجذور المميزة دليلاً قوياً على وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات في كافة النماذج. وعليه تخلص الدراسة إلى وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين المتغيرات في النماذج محل الدراسة.

الجدول 4. اختبارات جذر الوحدة للفترة 1970–2015

الطريقة		Y	OP	OPD	T	F	PS	FDI	H
ADF	Level	-2.752 (0.256)	-1.963 (0.536)	-2.486 (0.320)	-1.539 (0.720)	-0.962 (0.801)	-2.770 (0.327)	-3.008 (0.189)	-2.223 (0.281)
	Δ	-7.013 (0.000)	-5.312 (0.002)	-5.936 (0.010)	-6.184 (0.000)	-8.322 (0.000)	-7.428 (0.000)	-4.982 (0.022)	-6.012 (0.000)
PP	Level	-1.089 (0.728)	-3.187 (0.124)	-2.290 (0.201)	-0.611 (0.950)	-1.925 (0.449)	-2.197 (0.286)	-2.144 (0.199)	-0.804 (0.711)
	Δ	-3.862 (0.014)	-5.101 (0.008)	-7.023 (0.000)	-8.254 (0.000)	-4.236 (0.056)	-7.230 (0.000)	-5.899 (0.000)	6.820 (0.003)
القرار		I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

تمثل الفرق الأول، ADF و PP تختبر الفرضية الصفرية لعدم الاستقرار. بالنسبة لاختبار ADF تم استخدام برنامج Eviews 9 لاختيار طول الفترة المثالي الذي يعظم Schwarz Information Criteria (SIC) وبالنسبة لاختبار PP فقد تم استخدام Barlett Kernel كطريقة للتقدير، كما استخدم Newey–Westmethod لاختيار اتساع الفترة. وتشير قيم مستوى المعنوية الواردة بين الأقواس حيث *** تعني مستوى الدلالة عند 10% وتشير ** إلى مستوى الدلالة عند 5% أما * فتشير إلى مستوى الدلالة عند 1%.

الجدول 5. اختبار فيشر جوهانسون للتكامل المشترك.

عدد معدلات التكامل المشترك	اختبار الأثر	اختبار الحد الأعلى للجذور المميزة
صفر	496.520*	412.119*
على الأكثر 1	318.008*	284.773*
على الأكثر 2	277.304*	199.263*
على الأكثر 3	168.566*	91.907*
على الأكثر 4	103.370*	74.075*
على الأكثر 5	66.449	51.883
على الأكثر 6	50.506	33.714
على الأكثر 7	16.550	16.550
* P-value < 0.01		

لقد أكدت نتائج التكامل المشترك على وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين متغيرات النموذج. وتكمن الخطوة التالية في استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل. ويبين الجدول (6) نتائج تقديرات هذه الطريقة للمعادلة الثانية. وقد تبين معنوية المعاملات عند مستوى 1% ومستوى 5%.

وتوصلت الدراسة إلى أن 92.3% من التباين في معدل النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية يمكن تفسيره بمستوى سعر النفط وإنتاج النفط والتجارة الدولية والتنمية المالية والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية. ويلاحظ أن أسعار النفط وإنتاج النفط هي الأكثر تأثيراً في معدل نمو الاقتصاد السعودي بما يقرب 0.52% و 0.41% على التوالي. الأمر

الذي يشير إلى أن قطاع النفط يبقى هو القوة المحركة للاقتصاد. ويمكن هنا تفسير عدم نجاح الحكومة في تنويع الاقتصاد بعدة أسباب على رأسها غياب الخطة الواضحة التي تصف بالتفصيل عملية التنويع الاقتصادي، كما أن الدعم الحكومي للصناعات موجه للقطاعات المعتمدة على النفط، مثل: الصناعات البتروكيماوية، بالإضافة إلى اعتماد القطاع الخاص بشكل كامل على المشروعات الحكومية. وأخيراً، عدم توفر الخطة الواضحة الموجهة لدعم القطاعات غير النفطية مثل القطاع الزراعي.

والنتيجة الثانية الهامة المستخلصة من الجدول (6) هي الأثر المعنوي والايجابي لدور تحرير التجارة في معدل نمو الاقتصاد السعودي. حيث بينت النتائج أن القيمة 0.203 تشير إلى أن زيادة بمقدار 1% في تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.20%. وتبعاً للاحتياطي النفطي الكبير للملكة العربية السعودية فهي تعد مثالاً على النمو السريع الموجه بالتصدير. فقد تم دعم الفائض التجاري من خلال الأسعار المرتفعة للنفط المسيطر عليه تقريباً من قبل منظمة الأوبك التي تعد السعودية واحدة من أهم الأعضاء فيها. وقد هدفت السياسة التجارية للملكة العربية السعودية إلى الاستفادة بدرجة كبيرة من العائدات النفطية والتحوط ضد الطبيعة العابرة لتلك العائدات.

ولعل المشكلة التي تواجه الاقتصاد السعودي تكمن في هشاشة استراتيجية النمو الموجهة بالصادرات. وتبعاً للانهيار في الثمانينات والفقاعة المالية في 2008 فقد تعرضت أسعار النفط إلى تقلبات المضاربة السريعة التي خلفت آثار دائمة على ميزانيات الدول المصدرة للنفط والموازين التجارية فيها. وفي حال بقي الاقتصاد مرتكزاً إلى قطاع الصادرات فقط فقد تستمر هذه التقلبات بإعاقة قدرة الدولة على اجراء الإصلاحات الاجتماعية وانتهاج استراتيجية التنمية، كما حدث في الثمانينات.

وعلاوة على عدم استقرار الأسعار، فإن النفط يواجه انخفاضاً في الطلب تبعاً للسعي للتوجهات التي تقضي بالاعتماد على الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الكفؤة. وعليه فإن على المملكة العربية السعودية انتهاج استراتيجية النمو القائمة على تطوير الصناعات المحلية، وتوجيه تحرك الصادرات نحو السلع ذات الطلب على المدى البعيد.

والمشكلة الأخرى للاستراتيجية التجارية السعودية تكمن في تقلبات التبادل التجاري، ففي حين ترتفع أسعار النفط، ويصبح من الصعب التنبؤ بها فقد يتحول مستوردو النفط إلى استخدام أشكال أخرى من الطاقة، وهو الأمر الذي يضر بالميزان التجاري والمزيد من التقلبات السعرية العنيفة. ويمكن التعامل مع هذه المشكلة من خلال تنويع الصادرات لتشمل سلع وخدمات أقل تقلباً. ويعد هذين الحلين، وهما: اصلاح استراتيجية النمو والتنويع التجاري أمراً صعباً تبعاً لسببين. الأول، عدم قدرة الحكومة السعودية على تغذية القطاعات الصناعية الوليدة حيث لا يمكنها تقديم مزايا متعلقة بتقديم الغاز الطبيعي بتكلفة رمزية. كما لا يمكنها حماية الشركات المحلية من المنافسة الأجنبية من حيث التعرفة التي تتراجع بسبب زيادة التحرر التجاري.

وهنا يظهر ما يعرف بالمرض الهولندي (ضعف نمو صادرات بعض القطاعات مثل القطاع الزراعي والصناعي) الذي يفسر جزء من الأداء الضعيف لمصدري النفط (Karl 1998). ومن جهة أخرى يعد التنوع التجاري غير ممكناً تبعاً لنفس الأسباب خاصة اذا اقترنت مع الحظر المفروض على الصادرات. وقد تشهد المملكة العربية السعودية تزايداً في الواردات وارتفاع أسعار المدخلات في ظل انخفاض الطلب على النفط وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى الحاق الضرر بالميزان التجاري وانخفاض دخل الفرد السعودي.

هذا، وتتمثل النتيجة الهامة الثالثة في انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي مقارنة بقطاع النفط، وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة بنسبة 1% في هذا القطاع تعني زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.11%.

الجدول 6. نتائج طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل لتقديرات المرونة طويلة الأمد للمعادلة الثانية.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع: النمو الاقتصادي	
	المعامل	مستوى الدلالة
OP	0.524*	0.000
OPD	0.411*	0.001
T	0.203*	0.006
F	0.143	0.105
PS	0.107**	0.025
FDI	0.096	0.043
H	0.090	0.264
Constant	4.688*	0.000
R-squared	0.923	
Adj. R-squared	0.923	
* P <0.1, ** P < 0.05		

8. الخلاصة والتوصيات

أصدرت الحكومة السعودية عشرة خطط للتنمية منذ عام 1970 إلى عام 2015 تغطي كل منها خمس سنوات، وضعت جميعها التنوع الاقتصادي هدفاً رئيساً لها. إن الدراسة الحالية هدفت إلى الكشف عن محددات التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وبدراسة أسعار النفط، انتاج النفط، التحرر التجاري، القطاع الخاص، التنمية المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية البشرية. وبصورة أكثر تحديداً، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قدرة الحكومة على تحقيق التنوع الاقتصادي على مدار الأربعين سنة الماضية. وقد توصلت الدراسة إلى أن النفط يبقى هو القوة المحركة الرئيسة للاقتصاد السعودي بالرغم من أن الهدف الذي سعت خطط التنمية إلى تحقيقه، هو التوصل إلى التنوع الاقتصادي. وقد أظهرت الجهود السعودية بشأن التنوع الاقتصادي نجاحاً محدوداً لا يتوافق مع أهداف خطط التنمية.

وفي معرض الإجابة عن مدى أهمية التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي فقد ذكر Devaux (2013) "عدم التأكد بشأن التوقعات المستقبلية لدخل النفط والحاجة إلى توفير الفرص" (ص 20–21). كما أشار Auty (1993) في دراسته البحثية حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي إلى ضرورة الانتباه إلى التنوع الاقتصادي قبل حدوث الأزمات التي تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط للدول المعتمدة على المصادر الطبيعية.

في ضوء ما تقدم تخلص الدراسة إلى ضرورة ان تمتلك الحكومة خطة ملائمة قابلة للقياس لتحقيق أفضل النتائج بهدف تنويع الاقتصاد السعودي، على أن تكون الخطط الموجهة للتنوع الاقتصادي واضحة وتتضمن أهداف محددة، وذلك لأن التنوع الاقتصادي قد ذكر في الخطط السابقة وخطط التنمية الحالية بوصفه هدف رئيس، ولكن دون الإشارة إلى خطوات واضحة تحدد كيفية تحقيق هذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على تقوية القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث يكون مستقلاً ولا يعتمد فقط على الانفاق والمشروعات الحكومية، وتبعاً لذلك فإن القطاعات غير النفطية، مثل: قطاع الزراعة وقطاع الخدمات يجب أن تدعم وتنظم من قبل الحكومة بالطريقة التي تخدم عملية التنوع الاقتصادي. بالإضافة إلى

ذلك فإن امتلاك خطة التنمية القابلة للقياس التي تدعم القطاعات غير النفطية تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال الدعم المالي والتشريعات، وهي بمجملها تؤدي إلى تطوير قطاع خاص قوي لا يعتمد على المشروعات الحكومية فقط.

علاوة عن اهمية القطاع الخاص، فان التحول الى مجتمع المعرفة يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة وعناصر الإنتاج الأخرى على حدّ سواء، مما يسهم في خفض تكلفة الإنتاج وزيادة الاستهلاك ومن ثم رفع مستوى المعيشة. وتدرك المملكة أهمية الاقتصاد القائم على المعرفة وتبذل جهودا حثيثة في هذا الشأن، ويعكس ذلك تحسن ترتيبها وفقا لمؤشر اقتصاد المعرفة الذي يعده البنك الدولي من المرتبة 78 عام 1995، الى المرتبة 50 في عام 2012. وهي قيد اعتماد استراتيجية وخطة تنفيذية وطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة.

كما يجب تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر والذي يعد مؤشرا مهما وعنصرا داعما لجهود التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني، وهذا ما اثبتته شواهد التنمية الاقتصادية الناجحة في العديد من دول العالم. ودفعت هذه التجارب الناجحة بالعديد من دول العالم ومنها دول المجلس الخليجي لتكثيف جهودها لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الهادف الى خلق التنويع الاقتصادي والى التصدير لتعزيز قدراتها التنافسية في الاسواق العالمية، وتعظم المنافع التنموية لهذه الاستثمارات من خلال تبني اساليب أكثر تركيزا واستهدافا للمستثمر الاجنبي. ويمكن القول بأن جذب استثمارات اجنبية بصورة كبيرة يعكس تحقيق مرحلة متقدمة نسبيا من التكامل الاقتصادي مع المجتمعات المشاركة ويمثل توجها واضحا نحو الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي.

المراجع:

وزارة الاقتصاد، (2016). انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد.

الغامدي، إبراهيم (2017). رغم انخفاض الإنتاج المملكة ثاني أكبر منتج للنفط الخام والمكثفات في العالم، جريدة الرياض: 7 ربيع الأول 1439هـ -25 نوفمبر

Agosin, MR, Alvarez, R., Bravo-Ortega C., (2012). Determinants of export diversification around the world: 1962–2000. ***The World Economy***, 35, 295–315.

Ang, J.B., Mckibbin, W.J., (2007). Financial Liberalization, Financial Sector Development and Growth: Evidence from Malaysia. ***Journal of Development Economics***, 84, 215-233.

Anyaehie, M. C. & Areji, A. C. (2015). Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria. ***Open Journal of Political Science***, 5, 87-94

Auty, R., (1993). ***Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis***, New York: Routledge.

Bleaney, M. and Nishiyama, A., (2002). Explaining Growth: A Contest Between Models. ***Journal of Economic Growth***, 7, 43–56.

BP. (2016). ***Statistical review of world energy***, 65th edition, (http://www.BP.com).

Bulloch, J., Morris, H., (1989). ***The Gulf War: Its Origins, History and Consequences***, 1st ed., Portsmouth, NH.: William Heinemann Ltd.

Devaux, P., (2013). Economic Diversification in the GCC: Dynamic Drive Needs to be Confirmed. ***Conjoncture***. Pp: 17-25, Retrieved 20/8/2016 from ⟨http://economic-research. bnpparibas.com/Views/DisplayPublication.aspx?type=document&IdPdf=22570⟩.

Engle, R.F., Granger, C.W.J., (1987). Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. ***Econometrica***, 55, 251–276.

Galindo, M.-Á., Méndez, M. T. (2014). Entrepreneurship, economic growth, and innovation: Are feedback effects at work?. ***Journal of Business Research***, 67, 825–829.

Granger, C.W.J., (1988). Some recent growths in a concept of causality. ***Journal of Econometrics***, 39, 199–211.

Haber, S., Menaldo, V., (2011). Do natural resources fuel authoritarianism? A reappraisal of the resource curse. ***Am. Polit. Sci. Rev***., 105,1–26.

Hackbart, MM and Anderson, DA. (1975). On measuring economic diversification. ***Land Economics***, 51(4), 374–378.

Hertog, S., (2013). ***The Private Sector and Reform in the Gulf Cooperation Council. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States***. Retrieved 17/7/2014 from ⟨http://www.lse.ac.uk/IDEAS/programmes/ kuwait/documents/The-private-sector-and-reform-in-the-GCC.pdf⟩.

Himanshu, J., (2007). The Role of Domestic Savings and Foreign Capital Flows in Capital Formation in India. ***Reserve Bank of India Occasional Papers***, 28(3), 75-84.

IFC (International Finance Corporation) (2016). ***Annual Report 2016***, Retrieved 27/9/2016 from(http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_external_corporate_site/annual+report/2016+online+report/printed+version).

Johansen, S.(1991). Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models. ***Econometrica***, 59(6), 1551–1580

Karl, T. L., (1998). ***State building and petro revenues.*** In M. Garcelon, E. W. Walker, A. Patten-Wood and A. Radovich (eds) The Geopolitics of Oil, Gas, and Ecology in the Caucasus and Caspian Sea Basin, Berkeley: Berkeley Institute of Slavic, East European, and Eurasian Studies, pp. 3–14.

Lippmann, S., Davis, A., and Aldrich, H. E., (2005). Entrepreneurship and Inequality. ***Research in sociology of work***. 15, 3-31.

Luciani, G., (2006). ***From private sector to national Bourgeoisie: Saudi Arabian business***. In: Aarts, P., Nonneman, G. (Eds.), Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs. NYU Press, New York, NY, pp. 144–181.

Maddala, G.S., and Wu, S., (1999). A comparative study of unit root tests with panel data and a new simple test. ***Oxford Bulletin of Economics and Statistics***, 61(S1), 631-652.

Melitz MJ. (2003). The impact of trade on intra-industry reallocations and aggregate industry productivity. ***Econometrica***. 71, 1695–1725.

Ministry of Economy and Planning (MoEP), (2014). ***The First Development Plan 1970–1975***. Retrieved 24/9/2014 from http://www.mep.gov.sa/themes/GoldenCarpet/index.jsp;jsessionid=D4DD2E457FC2B906ABDBFD40F654B53B.alfa?event=SwitchLanguage&Code=EN1411586660308.

Navarro-García A. (2016). Drivers of export entrepreneurship. ***International Business Review***, 25, 244–254.

Nourse HO. (1968). ***Regional Economics: A Study in the Economic Structure, Stability, and Growth of Regions***. USA: McGraw-Hill.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). (2011). ***The Impact of Trade Liberalisation on Jobs and Growth***. OECD Trade Policy Paper No. 107.

Omri, A., Ben Mabrouk, N., Sassi-Tmar, A., (2015a). Modeling the causal linkages between nuclear energy, renewable energy and economic growth in developed and developing countries. ***Renewable and Sustainable Energy reviews***, 42, 1012-1022.

Omri, A., Daly, S., Rault, C., Chaibi, A., (2015b). Financial Development, Environmental Quality, Trade and Economic Growth: What Causes What in MENA Countries?, ***Energy Economics***, 48, 242-252.

Pelinescu, E. (2015), The impact of human capital on economic growth. ***Procedia Economics and Finance***, 22, 184-190.

Phillips, P.C.B., Hansen, B.E., (1990). Statistical inference in instrumental variables regression with I(1) processes. ***Review of Economic Studies*** 57, 99–125.

Radetzki, M., (2012). Politics not OPEC interventions explain oil's extraordinary price history. ***Energy Policy***, 46, 382–385.

Ramady, M., Saee, J., (2007). Foreign direct investment: a strategic move toward sustainable free enterprise and economic development in Saudi Arabia. ***Thunderbird Int. Bus. Rev.*** 49(1), 37–56.

Rukhsana, Kalim and Shahbaz, Mohammad, (2008). ***Remittances and Poverty Nexus: Evidence from Pakistan***. Oxford Business & Economics Conference Program, Oxford, UK, June 22-24.

Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), (2014). ***Annual Statistics—Other Miscellaneous Statistics***. Retrieved 30/9/2014 from ⟨http://www.sama.gov.sa/sites/SAMAEN/ReportsStatistics/Pages/AnnualReport.aspx⟩.

Saudi Stock Exchange (Tadawul), (2015). ***Periodical Publications—Annual Reports 2015***. Retrieved 20/9/2016 from (https://www.tadawul.com.sa/wps/wcm/connect/d7666781-1de2-4acf-afb6-2b7654a69fe4/Annual+Report.pdf?MOD=AJPERES&CONVERT_TO=url&CACHEID=d7666781-1de2-4acf-afb6-2b7654a69fe4).

Tsui,K., (2010). Moreoil, less democracy: evidence from worldwide crude oil discoveries. ***Econ. J.***, 12, 89–115.

Van der Ploeg, F., (2010). ***Natural Resources: Curse or Blessing?***, CESifo (Working Paper no.3125). Retrieved 19/7/2014 from (http://hdl.handle.net/10419/38934).

World Bank, (2015). ***World Development Indicators***. Accessed from: (http://www. worldbank.org/data/on line data bases/ on linedatabases.html).